التحرير وأصحاب الصحف، الذين كانوا قادة في أحزابهم، وكانت الصحف منابر للقوى السياسية على مختلف اتجاهاتها. وبذلك يمكننا اعتبار حركتي العمال والشباب حركتين تمتّعتا باستقلال نسبي، وبهما اصطدمت توجهات القيادة السياسية، بسبب طرحها توجهات خاصة من شأنها تأكيد عدم سيطرة القيادة السياسية على الوضع الداخلي الفلسطيني، الامر الذي انعكس سلباً على وزنها العربي، والدولي.

الحركة العمالية؛ انقسام فانحسار

ترجع بذور انقسام الحركة العمّالية الى سنة ١٩٤٢، عندما قام بعض الشيوعيين العرب بتأسيس «اتحاد جمعيات ونقابات العمال العرب»، الذي اقيم في نادي شعاع الامل في حيفا، بقيادة الشيوعيين اميل توما وبولس فرح[٥٣].

وفي العام ١٩٤٣، شكلت، بمبادرة من شيوعيي الناصرة، نقابة عمالية في المدينة، لعبت دوراً بارزاً في الحركة النقابية العمالية في وقت لاحق، وحملت اسم «جمعية العمال العرب في الناصرة»[٥٤].

الاّ ان الشيوعيين، ولاسباب داخلية عديدة منها ادراكهم لمدى جماهيرية وقوة «جمعية العمال العربية»، حافظوا على وحدة الحركة العمالية داخل اطارها، وشكلوا جناحاً يسارياً. ولكن الامور بين قيادة الجمعية، من جهة، والجناح اليساري، من جهة اخرى، وصلت حدّ الصدام في آب (اغسطس) ١٩٤٥، بسبب تشكيل الوفد العمالي الى مؤتمر النقابات العمالي في باريس؛ فحين بدأت الاستعدادات الجديّة للمؤتمر، اعترضت جماعة المعارضة اليسارية على ارسال كل من سامي طه وحنا عصفور لتمثيل العمال العرب الفلسطينيين في المؤتمر. وعندما لم يؤخذ باعتراضها، قامت فروع الناصرة والقدس ويافا وغزة وثمانية فروع اخرى صغيرة بالانسحاب من جمعية العمال العربية. وفي التاسع عشر من آب (اغسطس) ١٩٤٥، عقد «المؤتمر العمالي» في يافا وحضرته الفروع المنسلخة عن جمعية العمال، بالاضافة الى اتحاد جمعيات ونقابات العمال العرب. وتمّ، في هذا المؤتمر، انتخاب لجنة تنفيذية من ستة اشخاص، كانوا، جميعهم، من الشيوعيين، وغدت جريدة «الاتحاد» لسان حال «مؤتمر العمال العرب».

سارعت جمعية العمال الى افتتاح مكاتب لها في المناطق التي انسحبت فروعها من الجمعية، وأوكلت امر الاشراف على كل فرع الى احد النقابيين المتفرغين (احمد حسين اليماني مديراً لمكتب يافا، واحمد العلمي مديراً لمكتب غزة، وشفيق نبيل مديراً لمكتب القدس). الاّ ان ذلك لم يحل دون انشقاق الحركة العمالية، التي أضحت منذ عقد «مؤتمر العمال العرب»، حركتين متمايزتين ومتصارعتين على تمثيل العمال[٥٥].

وجاء عقد المؤتمر الثاني لجمعية العمال العربية، في الثامن عشر من آب (اغسطس) ١٩٤٧، تأكيداً للزعامة العمالية لتلك الجمعية؛ اذ حضر المؤتمر مئتا نقابي يمثلون حوالى ١٢٠ الفاً من العمال المنظمين في نقابات محلية وقطرية، وكان عدد فروع الجمعية بلغ ٦٥ فرعاً تغطي معظم مدن فلسطين وأهمّ قراها، وكان البناء التنظيمي للاتحاد تدعّم واتخذ الشكل التالي: (أ) العمّال، القاعدة العامة للتنظيم؛ (ب) النقابات المحلية من كل مدينة؛ (ج) مجلس النقابات المحلية؛ (د) النقابات القطرية؛ (هـ) المجلس الاعلى للنقابات القطرية؛ (و) اللجنة التنفيذية؛ (ز) الامانة العامة. وكان هذا